



غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم
Bethlehem Chamber of Commerce & Industry

غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم

ملخص دراسة بحثية حول

"قياس الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا - كوفيد 19
على المنشآت الاقتصادية العاملة في محافظة بيت لحم"

نيسان 2020

قائمة المحتويات

1	ملخص الدراسة.....
2	المقدمة.....
4-3	القسم الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها ومحدداتها ومجتمعها وعينتها وأسلوب وأداة جمع المعلومات.....
3	مشكلة الدراسة.....
3	أهمية الدراسة.....
3	محددات الدراسة.....
4	مجتمع الدراسة.....
4	عينة الدراسة.....
4	أسلوب وأداة جمع البيانات.....
16-5	القسم الثاني: نتائج الدراسة وتوصياتها.....
5	توزيع القطاعات.....
6	تصنيف المنشآت حسب حجم القوى العاملة فيها.....
6	عدد العاملين في المنشآت ما قبل وخلال حالة الطوارئ.....
7	تسريح الموظفين وإنهاء خدماتهم خلال حالة الطوارئ.....
7	إغلاق المنشآت خلال حالة الطوارئ.....
8	رواتب الموظفين والعمال.....
9-8	مقترحات أصحاب المنشآت الاقتصادية للتعامل مع أزمة الشيكات الراجعة ونقص السيولة.....
9	الخسائر الإجمالية للمنشآت مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.....
11-10	أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المنشآت خلال هذه الأزمة.....
13-12	مقترحات أصحاب المنشآت لتقادي هذه الأزمة.....
16-14	التوصيات.....
17	مقترحات وتوصيات عامة.....

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى رصد وتقدير حجم الخسائر التي لحقت بالمنشآت الاقتصادية في محافظة بيت لحم نتيجة تفشي فايروس كورونا وإعلان حالة الطوارئ فيها في الخامس من آذار التي تمثلت في إغلاق المحافظة بالكامل وفصلها عن باقي المحافظات في خطوة استباقية من الحكومة الفلسطينية الأمر الذي يعتبر من أسوء التأثيرات التي مرّت بها المحافظة وعلى مدى سنواتٍ طويلة. وفي محاولة لتوفير قاعدة معرفية تقود إلى وضع الخطط والبرامج والتدخلات لمواجهة هذه الأزمة التي تساعد على إعادة دوران عجلة الاقتصاد في المحافظة، قام فريق العمل بإجراء هذه الدراسة التي شملت المنشآت العاملة في القطاع التجاري، الصناعي، الحرفي، الزراعي، السياحي، الخدمات، المقاولات والصحي آمليين أن تساعد أصحاب القرار والمنشآت كافة والمسؤولين أمام مسؤولياتهم اتجاه الوضع الاقتصادي الكارثي لهذه المحافظة.

يتكون مجتمع الدراسة من 9456 منشأة وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2018، أما عينة الدراسة فقد شملت 239 منشأة أي ما يشكل نسبة 2.5%، واستناداً لنتائج الدراسة فإن اقتصاد محافظة بيت لحم معرضاً للانكماش كون المحافظة من أكثر المحافظات تضرراً، حيث أظهرت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته 76.5% من المنشآت أغلقت إغلاقاً كاملاً لمدة 50 يوماً.

كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أنّ من أهم التحديات التي تواجه أصحاب المنشآت الاقتصادية بحسب ما أفادوا به هو تراجع المبيعات بنسبة 71.5%، وعدم توفر سيولة نقدية لديهم والذي شكل ما نسبته 64.9%. وبناءً عليه فإن 58.2% منهم صرّحوا بعدم مقدرتهم على تغطية رواتب الموظفين مما دفعهم إلى تخفيض عدد العاملين خلال فترة الطوارئ بنسبة 75.2% وتسريح 407 عامل بنسبة 15.2%، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر في المحافظة.

المقدمة

دأبت غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم على متابعة الأوضاع الاقتصادية للمحافظة، وخلال أزمة كورونا عمل مجلس إدارة الغرفة وطاقتها على متابعة ودراسة الواقع المستمر والمتابعة على مختلف المستويات لإسناد الاقتصاد المحلي للمحافظة. وبالتالي جاء إعداد هذه الدراسة من خلال الدراسة التحليلية باستخدام الاستبانة وذلك للخروج بنتائج تلامس الواقع بالرغم من صعوبة التنقل وإغلاق غالبية المنشآت.

مما لاشك فيه أنّ الأزمة والأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية بشكل عام ومحافظة بيت لحم بشكل خاص جراء تفشي فايروس كوفيد 19 سيكون فادحاً للاقتصاد الفلسطيني الهش الذي يعاني العديد من التشوهات والاختلالات، فانتشار الفايروس قد أضاف عبئاً آخرّاً على الاقتصاد بجانب الأعباء السابقة التي تكبدها والتي أثّرت على جميع مناحي الحياة وقطاعات الاقتصاد المحلي وعلى كافة المستويات باعتباره انعكاساً يُلحق الضرر على كافة الأنشطة الاقتصادية، فالانخفاض المفاجئ والحاد في مستويات الطلب على السلع والبضائع قد ألحق ضرراً كبيراً بالشركات وقدرتها على القيام بأنشطتها الاقتصادية، كما تسبّب أيضاً في نقص السيولة لدى العديد من المنشآت مما دفعها إلى تسريح عدد من موظفيها لعدم تمكنها من الإيفاء بالتزاماتها.

إنّ الاقتصاد الفلسطيني يعاني من صعوبات تحدّ من قدرته على التعافي أو النهوض وفي ظل الأزمة التي يتعرض لها الاقتصاد فهناك تفاقم في المشاكل أدت إلى زيادة حادة في الإنفاق العام نتيجة الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية لمواجهة هذا الفايروس، والتي تمثلت في الإغلاق بين المدن والمحافظات والمعابر والحدود الفلسطينية مع الدول المجاورة مما أدى إلى تعطيل التجارة الخارجية ووقف حركة الاستيراد والتصدير نتيجة إعلان الدولة حالة الطوارئ، مما قلّل من الإيرادات العامة للدولة والتي أثّرت على جميع القطاعات وستساهم في ارتفاع معدلات البطالة وتوسيع دائرة الفقر إذا استمر الحال على ما هو عليه، الأمر الذي يدق ناقوس الخطر ويتطلب من جميع الجهات الفاعلة الرئيسية التكاتف وتوحيد جهودها لوضع سياسات جوهريّة موجهة للمساعدة في التغلب على انتشار هذا الوباء وتقليل الأضرار مع الحفاظ على سلامة شبكة العلاقات الاقتصادية والتمويل حتى تتمكن من استعادة النشاط الاقتصادي وإعادة دوران عجلة الاقتصاد تدريجياً.

وعلى ضوء هذه الظروف الصعبة وفي إطار الجهود التي تبذلها غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم قام فريق العمل بإجراء هذه الدراسة لقياس تأثير الفايروس التاجي على أداء الشركات الاقتصادية في مختلف القطاعات من خلال تصميم الاستبيان وهي الأداة الرئيسية المستخدمة في جمع المعلومات لغرض تحقيق أهداف الدراسة وجمع معلومات دقيقة ووضع هذه النتائج في متناول صنّاع القرار للمساعدة على تطوير سياسات فعّالة لتعزيز قدرة الاقتصاد والشركات على التعافي بأقل الخسائر.

القسم الأول:

يوضح هذا القسم مشكلة الدراسة وأهميتها ومحدداتها ومجتمعها وعينتها وأسلوب وأداة جمع البيانات.

1. مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في تحديد احتياجات الشركات بشكل منهجي لتصميم برامج التطوير العاجلة والتدخلات السريعة ورفعها إلى صنّاع القرار من أجل إيجاد الحلول المبتكرة للأزمة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني على مختلف مستوياته فمن الممكن تفاقم هذه الأزمة وحصول تأثيرات أخرى قد تتجاوز توقعاتنا في حال عدم معالجة الوضع الراهن وتفعيل عجلة الاقتصاد.

2. أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة في:

أ. تسليط الضوء على القطاعات الاقتصادية المتضررة وإبراز الآثار التي عصفت باقتصاد المحافظة نتيجة تفشي فيروس كورونا.

ب. البحث في السبل والاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها الجهات المختلفة (الرسمية والأهلية والحكومية والقطاع الخاص) من صنّاع القرار والتي تساعد على الخروج من الأزمة التي تؤثر تأثيراً سلبياً على دوران عجلة الاقتصاد الفلسطيني نتيجة تفشي فيروس كوفيد 19 والأضرار التي لحقت بكافة المنشآت الاقتصادية.

ج. اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة والمتعلقة بإنعاش وتسريع عجلة الاقتصاد الفلسطيني للعودة بشكل تدريجي إلى الوضع الطبيعي.

د. إيصال هذه الدراسة لمختلف الأطراف ذات الصلة لعرض نتائجها وتوصياتها وتحقيق أهدافها المنشودة.

3. محددات الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على إجابات الباحثين على أسئلة الاستبيان التي أُعدت لهذا الغرض ومن المتوقع أن تكون هناك محددات لهذه الدراسة، منها:

1. الوقت المتاح لإجراء الدراسة.

2. المصادقية في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

3. صعوبة التواصل مع أصحاب المنشآت المتضررة بشكل مباشر في ظل الظروف التي تشهدها المحافظة.

4. مجتمع الدراسة

شمل مجتمع الدراسة جميع المنشآت الاقتصادية والفاعلة في محافظة بيت لحم من مختلف القطاعات، حيث يبلغ عددها في المحافظة 9456 منشأة وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2018.

5. عينة الدراسة

عينة الدراسة هي عينة عشوائية وتكونت من 400 استبيان حصلنا على إجابات مكتملة لـ (239) منشأة من المنشآت العاملة في محافظة بيت لحم من جميع القطاعات الاقتصادية، حيث شكّلت المشاريع ذات الطابع الفردي ما نسبته 62.8% من عينة الدراسة، أما الشركات فقد شكّلت ما نسبته 37.2%.

6. أسلوب وأداة جمع البيانات

استخدمت الدراسة أسلوب جمع البيانات من خلال استبيان تمّ إعداده من قِبَل طاقم غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم "لقياس الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا - كوفيد 19 على المنشآت الاقتصادية العاملة في محافظة بيت لحم" والذي تمّ إطلاقه من خلال منصة جوجل لمدة أسبوع إضافة إلى تعميمه على الجهات الإعلامية المعنية للوصول الى أكبر عدد ممكن المنشآت في كافة المناطق الجغرافية التابعة للمحافظة.

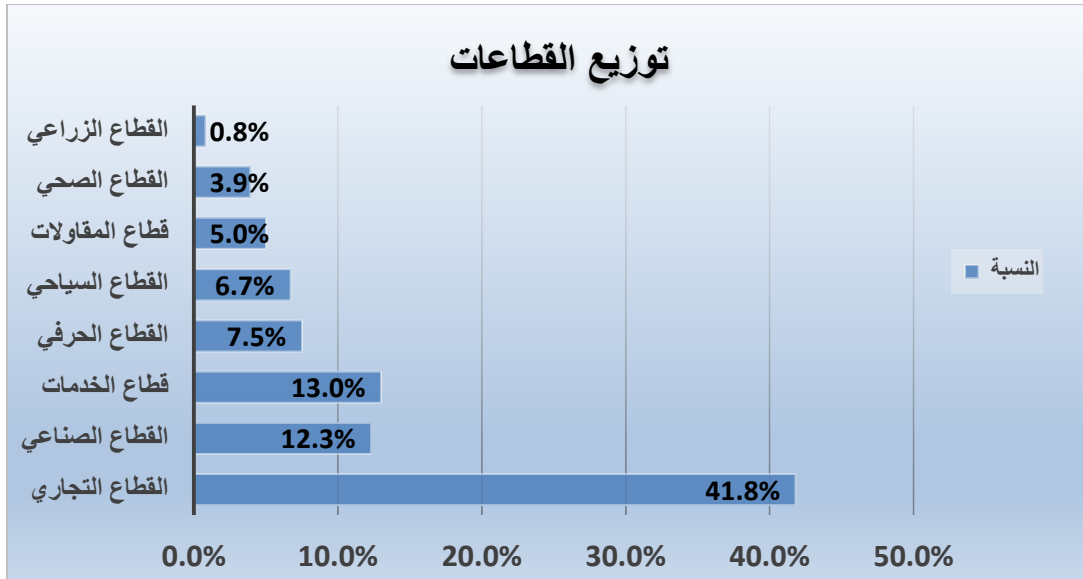
القسم الثاني: نتائج الدراسة وتوصياتها

في هذا القسم سيتم عرض النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة من خلال المعلومات التي تمّ جمعها من أفراد العينة والتي قد تساهم في معالجة الأزمة التي تمر بها المحافظة نتيجة تفشي فيروس كوفيد 19 وتساعد في رسم السياسة الاقتصادية المستقبلية لها.

أولاً: توزيع القطاعات

أظهرت نتائج الدراسة أن القطاع التجاري قد شكّل ما نسبته 41.8%، أما القطاع الصناعي فقد شكّل ما نسبته 21.3%، في حين بلغت نسبة قطاع الخدمات 13% ونسبة القطاع الحرفي 7.5%، كما تبيّن أنّ القطاع السياحي قد شكّل ما نسبته 6.7% وقطاع المقاولات 5%، بينما اقتصر القطاع الصحي على 3.9% والقطاع الزراعي على 0.8% من عينة الدراسة.

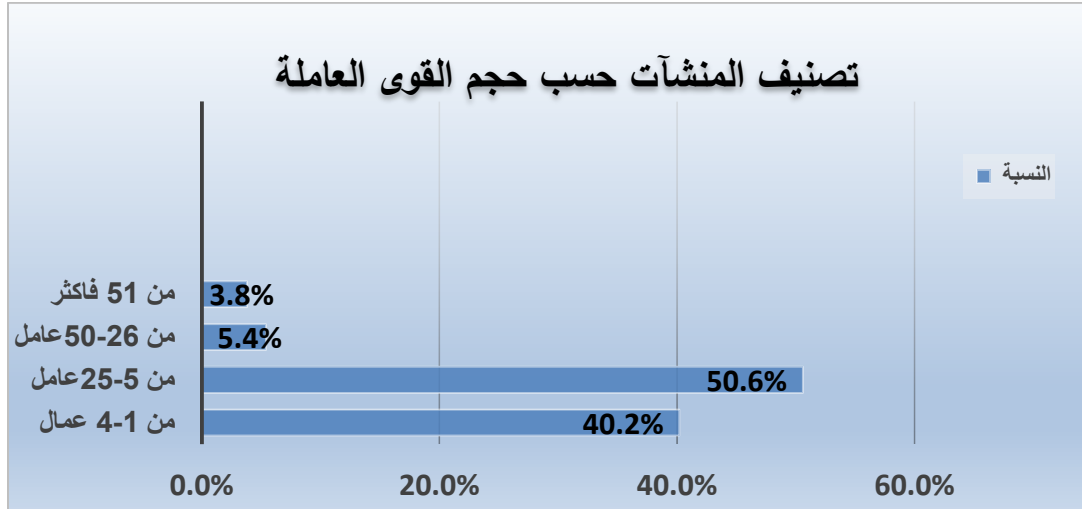
يُظهر الرسم البياني رقم (1) التوزيع النسبي للقطاعات المشاركة في استبانة الدراسة:



ثانياً: تصنيف المنشآت حسب حجم القوى العاملة فيها

أظهرت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته 40.2% من المنشآت تشغل من 1-4 عمال، في حين بلغت نسبة المنشآت التي تشغل من 5-25 عاملاً 50.6%، أما المنشآت التي تشغل من 26-50 عاملاً فقد بلغت نسبتها 5.4%، بينما اقتصرت نسبة المنشآت التي تشغل 51 عاملاً فأكثر 3.8%.

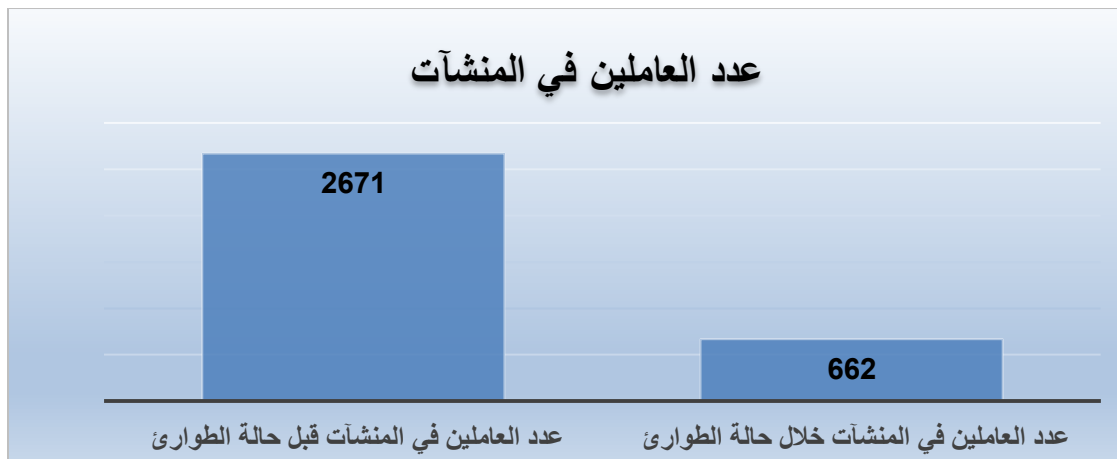
الرسم البياني رقم (2) يُظهر تصنيف القوى العاملة:



ثالثاً: عدد العاملين في المنشآت ما قبل وخلال حالة الطوارئ

أظهرت نتائج الدراسة أنّ عدد العاملين في المنشآت قبل حالة الطوارئ بلغ 2671 عاملاً، أما عددهم خلال حالة الطوارئ فقد بلغ 662 عاملاً، أي أنّه تمّ تخفيض عدد العاملين في المنشآت بنسبة 75.2%.

الرسم البياني رقم (3) يعكس نتائج عدد العاملين في المنشآت:



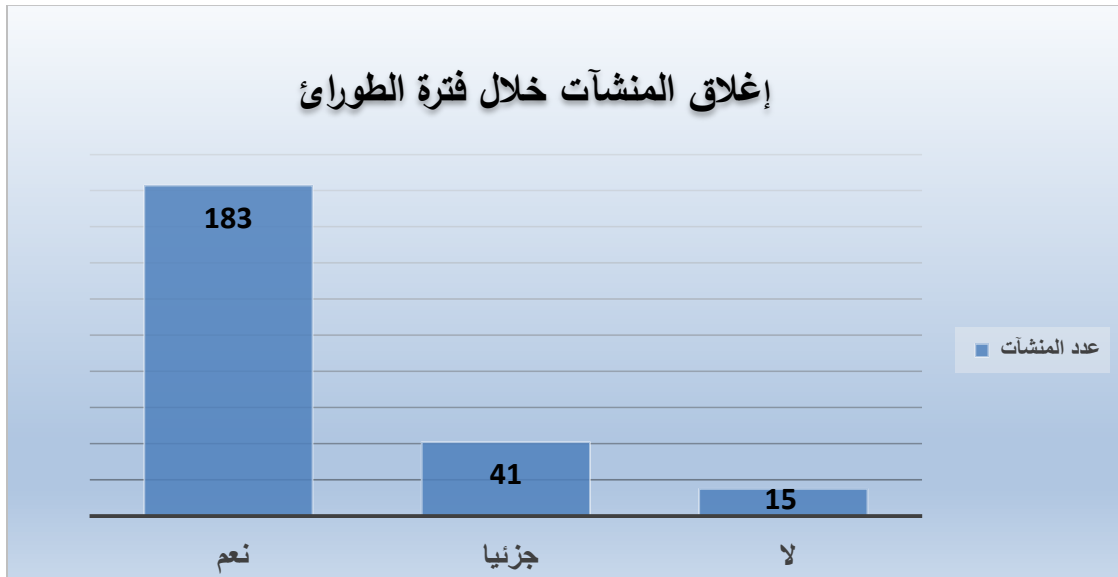
رابعاً: تسريح الموظفين وإنهاء خدماتهم خلال حالة الطوارئ

أظهرت نتائج الدراسة أنّ 182 منشأة أفادت بأنها لم تُنهي خدمات موظفيها أو تمس بحقوقهم خلال حالة الطوارئ أي ما يشكل نسبة 76.2%، في حين بلغ عدد المنشآت التي أفادت بإنهاء خدمات موظفيها خلال فترة الطوارئ 57 منشأة أي ما يشكل نسبة 23.8% من عينة الدراسة، أما عدد الموظفين الذين تمّ تسريحهم خلال هذه الفترة فقد بلغ 407 أي ما يشكل نسبة 15.2%.

خامساً: إغلاق المنشآت خلال فترة الطوارئ

أظهرت نتائج الدراسة أنّ 183 منشأة قد أغلقت إغلاقاً كلياً أي ما يشكل نسبة 76.5%، في حين بلغ عدد المنشآت التي أغلقت إغلاقاً جزئياً 41 منشأة أي ما يشكل نسبة 17.2% من عينة الدراسة، أما عدد المنشآت التي لم تغلق أبوابها خلال حالة الطوارئ فقد بلغ 15 منشأة أي ما يشكل نسبة 6.3%.

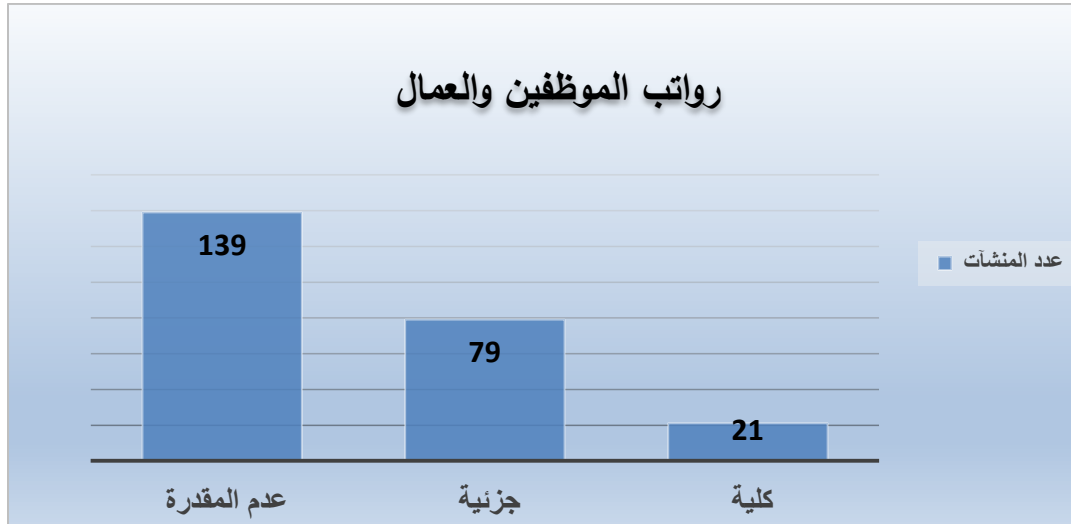
الرسم البياني رقم (4) يعكس نتائج إغلاق المنشآت:



سادساً: رواتب الموظفين والعمال

أظهرت نتائج الدراسة أنّ 139 منشأة صرحت بعدم مقدرتها على تغطية رواتب موظفيها أي ما يشكل نسبة 58.2%، في حين أفاد 79 منهم بمقدرتهم على دفع الرواتب بشكل جزئي أي ما يشكل نسبة 33.1%، أما 21 من المنشآت أي ما يشكل نسبة 8.7% أفادوا بأنه لا يوجد لديهم مشكلة في دفع الرواتب كاملة (100%) دون أي اقتطاع أو خصم أو تأجيل على الرغم من انخفاض المبيعات وقلة توفر السيولة النقدية لديهم.

ويعكس الرسم البياني رقم (5) نتائج موضوع الرواتب لدى عينة البحث:



سابعاً: مقترحات أصحاب المنشآت الاقتصادية للتعامل مع أزمة الشيكات الراجعة ونقص السيولة

أظهرت نتائج الدراسة أنّ أهم المقترحات الخاصة بأصحاب المنشآت الاقتصادية للخروج من أزمة الشيكات الراجعة ونقص السيولة جاءت على النحو التالي ومرتببة حسب الأهمية:

1. 28.4% أفادوا بأهمية النظر في إعادة جدولة الشيكات الراجعة بعد انتهاء حالة الطوارئ.
2. 20.2% أفادوا أنّ الاقتراض من البنوك بفوائد منخفضة هو أحد الحلول التي تساعد على تغطية العجز المالي وتزويدهم بالسيولة النقدية لتسيير أعمالهم والوفاء بالتزاماتهم.
3. 15.4% طالبوا سلطة النقد باتخاذ إجراءات قانونية صارمة بحق كل من لديه القدرة على تغطية المبالغ المستحقة عليه ولم يوفي بالتزامه.
4. 6.3% أشادوا بأهمية تخصيص صندوق لدعم المنشآت المتضررة وخاصة الصغيرة والمتناهية الصغر.

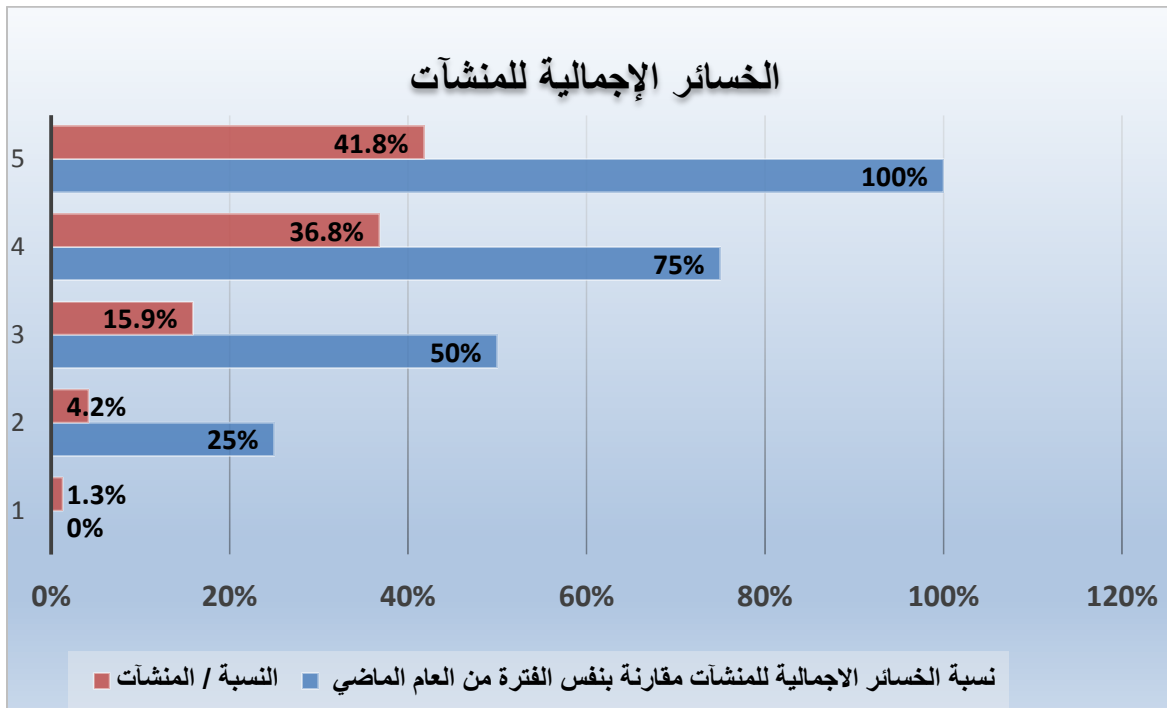
5. أظهرت نتائج الدراسة بأن 1.4% متجهين نحو إغلاق منشاتهم والبحث عن فرص أخرى.
6. كما تبين أن 19.7% منهم لا يوجد لديهم أي مقترحات ولا يمكنهم التصرف واتخاذ قرارات مستقبلية.
7. 8.6% لا يتعاملون بالشيكات.

ثامناً: الخسائر الإجمالية للمنشآت مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي

أظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات الخسائر التي لَحِقَت بالمنشآت الاقتصادية مقارنة بنفس الفترة من العام 2019 وذلك تبعاً لأصحاب هذه المنشآت كانت على النحو التالي:

1. 1.3% أفادوا أن نسبة خسائرهم بلغت 0%.
2. 4.2% منهم أفادوا أن نسبة خسائرهم بلغت 25%.
3. 15.9% منهم أفادوا أن نسبة خسائرهم بلغت 50%.
4. 36.8% منهم أفادوا أن نسبة خسائرهم بلغت 75%.
5. 41.8% قدروا نسبة خسائرهم بأنها بلغت 100%.

والرسم البياني رقم (6) يعكس نتائج الخسائر الاجمالية للمنشآت مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي:



تاسعاً: أهم التحديات والصعوبات التي تواجه الشركات خلال هذه الأزمة

أظهرت نتائج الدراسة وتبعاً لرأي المبحوثين أنّ أهم التحديات والصعوبات التي تواجه أصحاب المنشآت الاقتصادية خلال هذه الأزمة جاءت على النحو التالي ومرتببة حسب الأهمية:

1. تراجع المبيعات

أظهرت نتائج الدراسة أنّ 71.5% يعانون من تراجع في حجم المبيعات ويعود السبب في ذلك إلى إعلان حالة الطوارئ التي فرضتها الحكومة الفلسطينية لمواجهة تفشي هذا الفيروس والانخفاض الحاد في طلب المستهلكين على بعض السلع نتيجة تغير سلوكهم وأذواقهم واتجاههم للتركيز على منتجات أخرى.

2. عدم توفر سيولة نقدية

أظهرت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته 64.9% تواجه مشكلة في عدم توفر السيولة بفعل توقف أعمال غالبية المنشآت الاقتصادية كلياً أو جزئياً وعدم مقدرتهم على تغطية رواتب موظفيها الأمر الذي أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين في السوق المحلي وإنخفاض معدل الانفاق.

3. عدم القدرة على دفع الرواتب

تبين أنّ 58.2% يواجهون مشكلة في عدم مقدرتهم على تغطية رواتب الموظفين الأمر الذي قاد الكثير منهم إلى تخفيض عدد عمالهم أو تسريح بعض منهم حتى الانتهاء من الأزمة الحالية.

4. عدم القدرة على الوصول إلى المنشأة

أظهرت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته 56.5% واجهتهم مشكلة تمنّلت بعدم مقدرتهم من الوصول إلى منشآتهم وأماكن عملهم حتى المصرح بعدم إغلاقها مثل محلات السوبرماركت وغيرها نتيجة موقعها الذي تمّ إغلاقه بالسواتر الترابية والاسمنية في أحيان أخرى.

5. الشيكات الراجعة

تبين أنّ ما نسبته 52.7% من أصحاب المنشآت الاقتصادية يعانون من قضية الشيكات المرتجعة بسبب عدم مقدرة التجار على تغطية مبالغها نتيجة تردي الوضع الاقتصادي وشح السيولة وانخفاض القوة الشرائية.

6. طبيعة نشاط المنشأة متعلق بإعلان حالة الطوارئ

أظهرت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته 41.4% من المنشآت لازالت مغلقة حتى الآن وأصحابها عاطلين عن العمل ويعود السبب لطبيعة النشاط الذي يمارسونه وهم أصحاب المطاعم والكوفي شوب خاصة الذين يتبعون المدارس، الجامعات، المعاهد والكليات.

7. عدم وصول المواد الخام

أظهرت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته 36.8% من المنشآت واجهت مشكلة في عدم وصول المواد الخام اللازمة للتصنيع والانتاج بسهولة ويُسر نتيجة الإغلاقات والفصل بين المدن والمحافظات.

8. زيادة تكاليف النقل

تبيّن أنّ ما نسبته 15.1% من المنشآت واجهت مشاكل تتعلق بزيادة تكاليف نقل البضائع والخدمات اللوجستية الأمر الذي أعاق الشركات من الانخراط في الأنشطة الاقتصادية.

9. عدم القدرة على دفع ايجار المحل

أظهرت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته 5% من أصحاب المنشآت الصغيرة الغير مالكين أفادوا بعدم مقدرتهم على الوفاء والالتزام بدفع الايجارات المترتبة عليهم في ظل الظروف الراهنة بسبب الاغلاقات والتوقف عن العمل ونقص السيولة النقدية.

10. انخفاض حركة الاستيراد والتصدير

حسب ما أشارت إليه نتائج الدراسة فإنّ 3.3% عانوا من انخفاض حركة الاستيراد والتصدير نتيجة انتشار الفايروس وإعلان حالة الطوارئ التي تمثلت بإغلاق المعابر والحدود الفلسطينية مع الدول المجاورة واقتصارها على السماح بمرور بعض السلع والأدوية، الأمر الذي أثار سلبياً على حركة الاستيراد والتصدير.

عاشراً: مقترحات أصحاب المنشآت لتفادي هذه الأزمة

أظهرت نتائج الدراسة أنّ أهم المقترحات الخاصة بأصحاب المنشآت الاقتصادية لتفادي هذه الأزمة جاءت على النحو التالي ومرتببة حسب الأهمية:

1. الاقتراض من البنوك:

41.4% أفادوا أنّ الاقتراض من البنوك يعتبر الحل الأمثل لهم لتغطية العجز المالي وتزويدهم بالسيولة النقدية لتسيير أعمالهم والايفاء بالتزاماتهم والخروج من الأزمة.

2. خفض الإنتاج:

31.7% من الذين تمّ استطلاع آرائهم أفادوا باتجاههم نحو خفض الإنتاج وخاصة الإنتاج الصناعي الذي يتمثل في صناعة الملابس، المعادن، الحجر والرخام والباطون وجاء ذلك نتيجة تغير الظروف في الأسواق المحلية وانخفاض الطلب على تلك السلع، فمحافظة بيت لحم من أكثر المحافظات تضرراً بسبب الإغلاق الذي فرض عليها لمدة 50 يوماً حتى تاريخ إعداد الدراسة.

3. تسريح عدد من الموظفين:

15.5% من الذين تمّ استطلاع آرائهم أفادوا بأنّ تسريح عدد من الموظفين يعتبر أحد الحلول التي تساعد على اجتياز هذه الأزمة ومواجهة التحديات الاقتصادية في ظل الظروف الراهنة والاجراءات الاحترازية التي فرضتها الحكومة الفلسطينية وعلى رأسها الإغلاق وعدم السماح لكثير من المنشآت بمزاولة أعمالها.

4. تغيير مجال العمل:

12.6% من المستطلعين متجهين نحو تغيير مجال عملهم والبحث عن مجالات وفرص أخرى تتماشى مع الأوضاع التي تشهدها محافظة بيت لحم.

5. البيع النقدي:

8.7% أفادوا باتجاههم نحو تطبيق سياسة البيع النقدي وتجنب البيع من خلال الشيكات.

6. زيادة الإنتاج:

7.1% أفادوا بأهمية زيادة الإنتاج وخاصة صناعة المنتجات الدوائية والمعقمات نظراً لارتفاع الطلب عليها في ظل تفشي فايروس كورونا.

7. عدم دفع إيجار المحلات:

6.3% منهم أفادوا بأن عدم دفع الايجارات المترتبة عليهم يعتبر من الحلول التي تمكنهم من الخروج من الأزمة الحالية.

8. التوقف عن الانتاج:

تبيّن أنّ ما نسبته 5% متجهين نحو التوقف عن الانتاج حتى انتهاء الأزمة.

التوصيات

وفقاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن هذه الدراسة توصي بما يلي:

الحكومة الفلسطينية

1. إعادة النظر والتقييم للإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية فيما يتعلق بإعلان حالة الطوارئ التي تتمثل بإغلاق المنشآت والمعابر والحدود الفلسطينية مع الدول المجاورة وتقييد الحركة داخل المحافظات من أجل إعادة دوران عجلة الاقتصاد وإلزام المواطنين باتباع كافة إرشادات الوقاية والسلامة الصادرة عن وزارة الصحة والطواقم والأجهزة الطبية.
2. تقديم الدعم والمساندة للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر والمتضررة التي تعرضت للخسائر الفادحة للمساعدة على تنمية وتطوير واستمرار أعمالها بدلاً من الإغلاق والتوقف عن العمل.
3. صياغة استراتيجيات جديدة فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية والجمركية.
4. صياغة الخطط والاستراتيجيات المستقبلية التي من شأنها إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي.
5. على الحكومة توفير الإسناد للشركات التي أغلقت طيلة فترة إعلان حالة الطوارئ وتعرضت للخسائر.
6. مطالبة الحكومة الفلسطينية إيجاد آلية لتعويض الشركات بنسبة 75% من الخسائر التي تعرضت لها.
7. صياغة وتطوير سياسات جديدة فيما يتعلق بتصدير المنتجات للخارج في ظل القيود التي تفرضها إسرائيل.
8. تقديم الحوافز للشركات المتضررة التي حافظت على موظفيها ودفعت أجورهم خلال حالة الطوارئ دون المساس بحقوقهم.
9. فرض قيود على الاستيراد وعدم السماح باستيراد البضائع ذات المواصفات والجودة السيئة وإغراق الأسواق المحلية بها، إضافة إلى وضع آلية ورقابة مشددة على فواتير الاستيراد (المزورة) والتي لا تمثل القيمة الحقيقية لثمن المنتج، ففي أغلب الأحيان فإن قيمة الفاتورة لا تتجاوز 20%.
10. المساهمة في تسديد التزامات فواتير الكهرباء والاتصالات والمياه والتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص بتخفيض نسبة اقتطاع الضريبة على تسديد الفواتير.

سلطة النقد

1. صياغة سياسات جديدة فيما يتعلق بمشكلة الشيكات المرتجعة التي تعاني منها معظم الشركات وعلى سلطة النقد اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لمعالجة الخلل الحاصل وعدم الالتزام من قبل البعض.
2. منح تسهيلات بنكية وقروض ميسرة بفوائد منخفضة للقطاعات الأكثر تضرراً خلال الأزمة لمساعدة الشركات على الانتعاش والاستمرار في ظل الظروف الراهنة.
3. تجنب اقتطاع المبالغ على العمليات البنكية في ظل الأوضاع الراهنة.

وزارة المالية

إعفاء كامل من ضريبة الدخل لعامي 2020 و 2021 وتخفيض ضريبيتي القيمة المضافة والجمارك والمكوس.

وزارة السياحة

1. إعفاء القطاع السياحي من الرسوم التي تترتب عليه لعامي 2020 و 2021 كونه القطاع الأكثر تضرراً.
2. صياغة استراتيجيات مستقبلية لإنعاش القطاع السياحي والعمل على تشجيع السياحة الداخلية بالتعاون مع القطاع الخاص.

البلديات

إعفاء أو تخفيض رسوم التراخيص المفروضة وخاصة الشركات التي تعرضت للخسائر الفادحة.

وزارة الزراعة

1. إنعاش الزراعة المحلية من خلال تفعيل ما يسمى بالحديقة المنزلية بهدف تشجيع المواطنين على زراعة الحدائق المنزلية بأشتال وخضروات مختلفة وصولاً إلى تزويد المطبخ الفلسطيني بالخضار التي يحتاجها.
2. تعزيز شبكات الأمان لصغار المنتجين من المزارعين وصاحبات المشاريع الصغيرة وأنماط مختلفة من الحماية الاجتماعية تشمل الطرود الغذائية والتحويلات النقدية.
3. تأسيس بنوك البذور البلدية وتطويرها لضمان توفر المنتجات الغذائية.

أصحاب العقارات

مطالبة أصحاب العقارات وحثهم على تأجيل دفع الايجار للمحلات لمدة ثلاثة أشهر بعد انتهاء حالة الطوارئ أو تخفيض الايجارات حتى نهاية العام.

الإعلام المحلي

1. مساندة الاعلام المحلي للشركات من خلال تخفيض رسوم الدعايات والاعلانات والحملات والبرامج الترويجية الخاصة بهم.
2. أن يكون الاعلام المحلي هو المصدر الرئيسي للحملات الدعائية والإعلانية للشركات وعدم استبدال خدماتهم بالتطبيقات المتنوعة.

غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم

1. المتابعة والتنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة وأصحاب الاختصاص من أجل توفير الدعم والمساندة.
2. مساندة التجار وأصحاب المصانع والمشاريع الصغيرة والفردية وخاصة المتضررين من خلال زيارات ميدانية تفقدية وتقديم استشارات ومقترحات للخروج من الأزمة.
3. عقد اجتماع لأصحاب المنشآت المتضررة كل حسب قطاعه لمناقشة المشاكل التي تعترضهم وتقديم الخدمات الاستشارية التي تساعد على النهوض مجدداً.

مقترحات وتوصيات عامة

1. تخصيص 1% من ضريبة القيمة المضافة لصندوق الطوارئ / المحافظة لصالح المسؤولية الاجتماعية.
2. تخصيص 1% من حركات البنوك لصالح المسؤولية الاجتماعية.
3. ضرورة إعادة جدولة المستحقات من دون فوائد (قروض).
4. ضرورة أن يكون هناك مساهمة على ايجارات العقارات لا تقل عن 20% من المؤجرين لصالح المستأجرين.
5. البنوك - سلطة النقد - الاعفاء من دفع الفوائد على الديون خلال مرحلة الطوارئ.
6. تشكيل لجنة حكومية خاصة مشتركة من القطاع العام والخاص لتعويض القطاعات المتضررة.
7. التأكيد على أن محافظة بيت لحم تكبدت خسائر كبيرة كونها أول محافظة تعرضت لانتشار الفيروس فيها.
8. معاملة جميع المواطنين على أنهم مؤمنين في المراكز الصحية الحكومية بغض النظر على سريان مدة التأمين الصحي.
9. خفض تسعيرة الخدمات الصحية في المستشفيات الخاصة والمراكز الصحية الخاصة بنسبة 50% خلال فترة الطوارئ.
10. مناشدة لنقابة الصيادلة ونقابة المهن الصحية لخفض تسعيرة الأدوية والفحوصات بنسبة 50% خلال فترة الطوارئ.